مسألة الكحل؛ دراسة نحوية في رواياتها وشروطها وشواهدها

استاذ مشارك صدّام علي حسين صالح
كلية التربية ردفان- بجامعة لحج/اليمن

الكلمات المفتاحية: الكحل النحو. الروايات

الملخص:

مسألة الكحل من المسائل الملقبات، وهي إحدى مسائل اسم التفضيل التي يجيز فيها أكثر النحاة أن يرفع فيها اسمُ التفضيل اسمًا ظاهرًا وكان حقه أن يرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا فقط، وصيغتها: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ). وقد وقف البحث على رواياتها، والشروط المتوفرة في تلك الروايات التي احتوتها كتب النحاة الأوائل، وعلى الشواهد الشعرية والأحاديث النبوية التي جاءت على منوالها، ومقارنة الشواهد بما جاء في رواية المسألة، فهناك شواهد شعريّة ونثرية كثيرة، جاءت على منوالها عرضها البحث في هذه الوريقات، شارحًا شروطها، ومقارنًا لها مع جاء في الروايات.

أهم نتائج البحث:

- السبب في اطّراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فيؤتى بالفعل (يحسن) مكان أفعل التفضيل (أحسن) ولا يتغير المعنى. وفي المواضع التي لا يحسن إحلال الفعل محل أفعل كقولهم: مررت برجل أكرمَ منه أبوه؛ فعندئذٍ نأتي بالمعنى وهو: مررت برجل فائقه في الكرم أبوه، فتؤدي المعنى الذي أدته الجملة الأولى، ونستطيع أن نحل فعلًا مكانه؛ فنقول: مررت برجل يفوقه أو فاقه في الكرم أبوه.

- الأصل في أفعل التفضيل أنه لا يرفع اسمًا ظاهرًا؛ لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف؛ لأنّه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإن أدّى ترك رفعه الظاهر إلى محظور في الصناعة النحوية؛ كالفصل بين أفعل التفضيل والمفضل عليه بأجنبي،

فيخلص من ذلك بأن نعمل أفعل التفضيل ونرفع به اسمًا ظاهرًا.

هناك شواهد في مسألة الكحل موجودة في الحديث الشريف أهملها المتقدمون، وقد بيناها في هذا البحث.

لم يرد التركيب في مسألة الكحل من غير نفي إلا على رواية رديئة لسيبويه وهي: (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)، وعلى الرغم من ضعفها فإنّ ابن السراج قاس عليها: (مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوهُ) و (مررتُ برجلٍ خيرٍ منه زيدٌ) ومن ذلك نستخلص جواز القياس عليها.

- ليس كل الشروط التي وضعها النحاة في هذه المسألة يجب توفرها حتى يرفع (أفعل) اسمًا ظاهرًا؛ فمن خلال دراستنا للشواهد الشعرية والأحاديث النبوية وما نقل من كلام العرب، تبين لنا من كلامهم اتّساعهم في هذا التعبير، وحذفهم بعض الشروط التي ذكرناها في مظانها.

- أنّ ممّا اضطر النحاة إلى إعمال (أفعل) في رفع الظاهر الصناعةَ النحوية؛ لأنّ عدم إعماله يؤدي إلى خلل في الصناعة النحوية؛ كالفصل بين أفعل التفضيل ومعموله وغير ذلك.

المقدمة:

الحمدُ للهِ مفيضِ أنوارِ الفهوم، وفاتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتي نوابغ الكَلِم، وبوالغ الحِكَم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزَّل عليه: {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق: 3-5] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم.

أمّا بعد، فإنّ مسألة الكحل من المسائل الملقبات، وهي إحدى مسائل اسم التفضيل التي يجيز فيها أكثر النحاة أن يرفع فيها اسمُ التفضيل اسمًا ظاهرًا وكان حقه أن يرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا فقط، وصيغتها: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ). وهذه المسألة استهوتني منذ سنوات، فتشاغلتُ عنها، حتى مرّتْ عليّ في شرح ابن عقيل وأنا أدرّسه في المسجد، فطلب منّي طلابي مزيدًا في هذه المسألة؛ فتمهلت في ارتيداها آونة، وتعبت في التنقير عنها أزمنة، وبعثتني في تتبع مظانها همةٌ في معرفة لطائفها، وحرصت على استيضاحها وإيضاحها، حتى ظهرت لي خفاياها، فعزمت في البحث فيها، وذلك من خلال الوقوف على رواياتها والشروط المتوفرة في تلك الروايات التي احتوتها كتب النحاة الأوائل، فوقفت على الشواهد الشعرية والأحاديث النبوية التي جاءت على منوالها، وقارنت الشواهد بما جاء في رواية المسألة، فهناك شواهد شعريّة ونثرية كثيرة، جاءت على منوالها عرضها الباحث في الورقات شارحًا شروطها ومقارنًا لها مع جاء في الرويات.

أما الدرسات السابقة لهذا الموضوع فهي قليل جدًّا، وقد وقفت على ثلاث دراسات مستقلة

لهذه المسألة؛ الأولى: كتاب الوضع الباهر في إعراب أفعل الظاهر لابن الصائغ، والثانية: المسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون الدمشقي، والثالثة مسألة الكحل في الدرس النحوي للدكتور علي بن عامر الشهري. وما يميز دراستي عن هذه الدرسات أنني تتبعت رويات المسألة عند النحاة المشهورين منذ عهد سيبويه حتى ابن هشام الأنصاري، وبينت الزيادة والنقصان في كل رواية، وبعد ذلك قارنتها بالشروط التي دونها النحاة لهذه المسألة، موضحًا الزيادة منها والنقصان، ثم درست ما ورد على منوالها من الشواهد الشعرية والأحاديث النبوية وطبقت عليها الشروط الواردة في كتب النحاة.

وبعد ذلك جاءت الخاتمة دوّن فيها الباحث ما خرج به من نتائج في هذه الدراسة فالتوصيات، مختتمًا عملي بذكر المصادر والمراجع التي استعنت بها في بحثي. والحمد لله رب العالمين.

رواية المسألة:

اختلفت الروايات في هذه المسألة؛ فرواية سيبويه: "ما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشر منه إليه، وما رأيت أحدًا أحسنَ في عينه الكُحل منه في عينه"[1]، و"ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحل منه، وما رأيت رجلا أبغضَ إليه الشر منه"[2]. ولغة رديئة حكاها سيبويه :(مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)[3] .

ورواية المبرد: (مَا رَأَيْت رجلًا أحسنَ عِنْده زيد من عَمْرو) ، (مَا رَأَيْت رجلًا أحسنَ فى عينه الْكحلُ مِنْهُ فى عين زيد)، (مَا رَأَيْت رجلًا أحسن فى عينه مِنْهُ فى عين زيد الْكحل) ، (مَا رَأَيْت رجلًا الْكحل فى عينه أحسن مِنْهُ فى عين زيد)[4]. والروايات الثلاث الأخيرة يفترضها افتراضًا.

أمّا ابن السراج فقد ذكر رواية المبرد الثانية مضيفا كثيرا من الرويات الجائزة وغير الجائزة وهي : (مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوهُ) (ما رأيت رجلًا أبغض إليه الشر منهُ إلى زيدٍ) (مررتُ برجلٍ خير منه زيدٌ) (ما رأيت رجلًا أحسنُ في عينه منه في عين زيدٍ الكحل)، تقديره (ما رأيتُ رجلًا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيدٍ)، (ما رأيت رجلًا الكحل في عينه أحسنُ منهُ في عينِ زيدٍ) (ما رأيت رجلًا أحسن في عينه منهُ في عينِ زيدٍ الكحلُ) (ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عينِ "زيدٍ") (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ)[5].

وبعد أن ذكر ابن الحاجب رواية سيبويه (وما رأيت أحدًا أحسنَ في عينه الكُحل منه في عينه) أضاف قوله : "ولك أن تقول: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، فإن قدّمت ذكر العين قلت: (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل)"[6].

وجاء عند ابن مالك: ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وقد يختصر

فيقال: ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحلُ من عين زيد، ومن زيد، على تقدير من كحل عين زيد. فمَن قال: من عين زيد، حذف مضافًا واحدًا، ومن قال: من زيد، حذف مضافين، كما حُذفا في قولهم: لا أفعل ذلك هبيرة بن سعد، أي مدة مغيب هبيرة بن سعد. ومن كلامهم المأثور: ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبه أمير على مِنبر. فهذا فيه حذف واحد، والتقدير ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من شهود كذبة أمير على منبر. ويرى أنه قد يستغنى عن المفضول للعلم به، ولا يقام مقامه شيء كقولك: ما رأيت كزيد رجلًا أبغض إليه الشرُّ. والأصل ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشر منه إليه، فحذف منه وإليه للعلم بهما.[7]

وأضاف أبو حيان بقوله: ويجوز أن تدخل (من) على صاحب المحل فتقول: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من زيد، تقديره: من كحل عين زيد، حذف المضافين، ويجوز حذف المجرور الأول إذا كان معلومًا، ومن المسموع في ذلك قول بعضهم: (ما رأيت قومًا أشبه بعض ببعض من قومك)، تقديره: ما رأيت قومًا أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك، حذف المجرور الأول وهو فيهم، وحذف الضمير المجرور من العائد على شبه وبعض، وأدخل (من) على شبه، فصار التقدير: من شبه بعض قومك ببعض، ثم حذف (شبه)، و (بعض)، وأدخلت (من) على قومك، فصار على تقديره حذف اسمين.[8]

وقد يكون مكان النفي استفهامًا أو نهيًا ومثل لهما المرادي:"لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمد منه بمحسن لا يَمُنّ؟"[9]. ومثل لهما ابن هشام: (هَل رَأَيْت رجلا أحسن فِي عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد) و نهي نَحْو (لَا يكن أحد أحب إِلَيْهِ الْخَيْر مِنْهُ إِلَيْك)[10].

الشروط التي يرفع فيها أفعل التفضيل فاعلًا من خلال الروايات السابقة:

يطّرد إعمال اسم التفضيل ورفعه للظاهر في المسائل الآنفة الذكر[11]، وقد توفرت في المسائل عدة شروط، وهي:

- أن يحلّ محلّ اسم التفضيل الفعل؛ أي يصحّ أن يحلّ محلّ (أفعل) التفضيل فعلٌ بمعناه، من غير فساد في المعنى أو في الأسلوب؛ وذلك لأنّ الفعل يرفع الظاهر؛ فكذلك ما يحلّ محلّه. والمسائل المذكورة يصلح أن يحلَّ محلَّ اسم التفضيل فعلٌ باستثناء مسألة واحدة وهي: (مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه)، فلو قلنا: مررت برجل يكرم منه أبوه، لما صحت المسألة، لكنّ النحاة تأوّلوا المعنى فقالوا : (مررت برجل فائقه في الكرم أبوه) [12]؛ أي يفوقه أبوه في الكرم. وقد وصف سيبويه هذه المسألة بأنها لغة رديئة كما سيأتي.

- أن يكون مسبوقًا بنفي؛ أو شبهه من استفهام إنكاري ونهي، أكثر رويات المسائل سبقت بنفي

باستثناء ثلاث روايات؛ رواية رديئة لسيبويه: (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)، وروايتين لابن السراج: (مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوهُ) (مررتُ برجلٍ خيرٍ منه زيدٌ) ولم يرد هذا التركيب من غير نفي إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فقال على تلك اللغة: مررتُ برجل أكرمَ منه أبوه؛ لأنه بمعنى مررت برجل فائقه في الكرم أبوه[13]. وقياسًا على المسألة الأولى تكون المسألة الثانية والثالثة، فيكون التقدير فيهما؛ مررتُ برجل فائقه في الحسن أبوه، ومررتُ برجل فائقه في الخير زيد. ولعلّ ابن السراج أضاف الروايتين قياسًا على رواية سيبويه.

- وأن يكون أفعل التفضيل نعتًا لاسم جنس؛ ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر. وهذا الشرط موجود في المسائل السابقة باستثناء المسألة التي وصفها سيبويه بالرديئة، وهي: (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)، فاسم التفضيل فيها لم يكن نعتًا لاسم جنس بل جاء حالًا، وبقية المسائل المذكورة جاء أفعل التفضيل نعتًا لاسم جنس؛ (رجل، أحد، قوم).

- وأن يكون مرفوعه أجنبيًّا؛ والمراد بالأجنبي هنا: ألّا يكون متصلًا بضمير يعود على الموصوف، ويدلُّ على صلة بين "أفعل" ومنعوته؛ فالمسائل الآنفة الذكر فيها مرفوع اسم التفضيل أجنبي عن اسم التفضيل باستثناء: مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه، وما رأيتُ رجلًا أحسن منه أبوه، فمرفوع (خيرًا وأحسنَ) هو (أبوه) فيه ضمير يعود على الموصوف، فمرفوعهما ليس أجنبيًّا .

- وأن يكون مرفوعه مفضلًا عن نفسه باعتبارين مختلفين؛ ففي نحو: (ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فـ"الكحل" فاعل أحسن، وهو أجنبي من الموصوف؛ لأنه لم يتصل بضميره، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين؛ فكونه في عين زيد فاضل، وفي عين غيره مفضول. "منه" متعلق بأحسن. "في عين زيد" في عين حال من الهاء في منه، وزيد مضاف إليه. المعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال؛ فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد، لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر. ونلاحظ وجود هذا الشرط في أكثر المسائل باستثناء ثلاث روايات: مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه، مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوهُ، مررتُ برجلٍ خير منه زيدٌ. فالمرفوع (أبوه وزيد) ليس كلٌّ منهما فاضلًا ومفضولًا؛ فأبوه في الأولى فاضل في الخير على عبد الله، وأبوه في الثاني فاضل في الحسن على رجل، وزيد في الثالث فاضل في الخير على رجل.

- الأصل أن يقع المرفوع الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف أي المنعوت بأفعل التفضيل، وهو في المثال: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد) الهاء في (عينه)، وثانيهما للظاهر وهو الهاء في (منه) فيكون المفضول مذكورًا. وقد يحذف الضمير الثاني العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر، وتدخل (مِن)، إمّا على الاسم الظاهر، وهو (الكحل) ، وإمّا على

محله؛ أي المحل والمكان الذي يقوم به الفاعل ويحلّ فيه، وهو (العين)، أو على صاحب ذلك المحل الذي يحلّ فيه الفاعل، وهو (زيد)؛ فتقول: من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد، فتحذف مضافًا إذا أدخلت (من) على المحل؛ وهو (العين)، أو مضافين إذا أدخلت (من) على صاحب المحل؛ وهو (زيد).

وقد يحذف الضمير الأول للعلم به؛ تقول: ما رأيت رجلًا أحسن الكحل منه في عين زيد). وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء[14]؛ فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فتحذف ضمير (الكحل) ومحله، وصاحب محله؛ اختصارًا. قال الرضي: " وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت أفعل بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (مِن) التفضيلية مع مجرورها مقدرة هنا أيضا، بعد المرفوع، وقولك أحسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد، أي عينًا أحسن فيها الكحل؛ وذلك أن معنى ما رأيت كعين زيد؛ أي عينًا كعين زيد ولا زائدة عليها، ومعنى: ما رأيت أحسن منها؛ أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادًا على وضوح المعنى، فقولك: (ما رأيت كعين زيد)؛ أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد، وقولك: (ما رأيت أحسن من عين زيد)؛ أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان؛ لأن الأول مبهم؛ لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان في أي شيء، ولا يجوز أن يكون (أحسن فيها الكحل) صفة لقولك: (كعين زيد)؛ لأنه يكون في المعنى: ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها، زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدًا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع، لدلالة قولك كعين زيد، عليه؛ لأن معناه، كما قلنا، أن كل عين دونها في حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد عينه من قولك:..أحسن فيها الكحل منه في عين زيد"[15]. وخلاصة كلام الرضي أن قولنا: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، تؤدي المعنى نفسه الذي يؤديه الأمثلة الأولى من مسألة الكحل، مع إمكان العدول عن رفع أفعل التفصيل للاسم الظاهر إلى أن يكون (أحسن) مبتدأ و(الكحل) خبره، ولا يوجد هنا الفصل بين أفعل ومعموله المقترن ب (مِن التفضيلية) لكونها مع مجرورها محذوفة مقدرة.

وقالوا: ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من زيد، فأدخلوا (من) في اللفظ على غير المفضل عليه، وهو ملابسه، لا محله حقيقة. والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من الجميل بزيد، ثم إنّهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه في المعنى؛ فصار التقدير: ما أحد أحسن به الجميل من جميل زيد، ثم حذفوا المضاف، وهو (جميل)، وأقاموا المضاف إليه مقامه؛ وهو (زيد)، ومثله

في المعنى:

لن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق[16]

والأصل: من فضل الصديق، فحُذِف المضاف (فضل)، وصار من الصديق[17]. والخلاصة: أن الضميرين قد يذكران معا، وقد يحذفان، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر.

وإنما رفعوا بأفعل التفضيل فاعلًا لسببين؛ الأول: لأنه يصح أن يحل محله الفعل "فتنزَّل ارتفاع الظاهر بأفعل هنا لوقوعه موقع فعل منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضي؛ لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل"[18]. والثاني: أنك في مثل هذا الأسلوب لو رفعت (أحسن) وما أشبهه في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْرِهِ على إعراب رجلٍ، لم يَخْلُ ذلك من أحد أمرين: إما كنت قائلًا: ما رأيتُ رجلًا أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه، فرفعتَ (أحسنُ) بالابتداء، ورفعت (الكُحْل) بخبره، وفصلت بالكُحْل الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (مِنْهُ) وبين الموصول الذي هو (أحْسَنُ) وهو منهما أجنبي. وإما كنت قائلا: ما رأيتُ رجلًا أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه، والهاءُ في (مِنْهُ) ضمير (الكُحْل) كنت قد ذكرت ضمير الكحل قبل ذكر الكحل، والإضمار قبل الذِّكْر لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه.[19]

كما أنّ جعلك (أحسن) مبتدأ و(الكحل) خبرًا، فيه قلبٌ لقوانين اللغة المتعارف عليها كون المعرف مبتدأ والنكرة خبرًا.

ولهذه الأسباب منع النحاة أن يكون أفعل التفضيل مبتدأ والكحل أو ما شابهه خبره أو العكس، وذكر أبو حيان أن النحاة جوّزوا أن يكون الكحل مبتدأ وأفعل التفضيل خبره بشرط تأخير الكحل كما في قولنا: مررت برجل أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل، جاز، فيكون (الكحل) مبتدأ، و (أحسن) خبره كأنّك قلت: مررت برجل الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد.[20] وفي هذا محظور وهو أن التركيب خالٍ من النفي أو شبهه، ولم يرد هذا لكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي، أو استفهام فيه معنى النفي كقولك: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمنّ بمنّه.[21]

ولم يرد هذا التركيب من غير نفي إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه فقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرمَ منه أبوه، لأنه بمعنى مررت برجل فائقه في الكرم أبوه.[22]

وقد منع ابن بابشاذ أن يرفع اسم التفضيل فاعلًا مع استيفائه الشروط[23].

ويرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في غير مسألة الكحل في لغة قليلة حكاها سيبويه [24]؛ ك

(مررت برجل أفضل منه أبوه)[25] بخفض (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، و(منه) متعلق به، ورفع (أبوه) على أنه فاعل لاسم التفضيل أفضل، هذا تخريج سيبويه ومن تابعه، لكن أكثر العرب يرون عدم رفع اسم التفضيل للظاهر في مثل هذه المسألة، بل نص بعضهم بالمنع[26] ، وقال ابن خروف: "وباب (أفعل من كذا) يقبح جريانه على الأول ورفعه الثاني به، نحو: مررت برجل خير منه أبوه وأفضل منه أخوه "[27]

ويخرج المثال السابق (مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه)، أن أفضل خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرابط الضمير المجرور بمن.

قال عباس حسن: "وقد يرفعه نادرًا - لا يقاس عليه - فى مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه، بإعراب كلمة: (أبو) فاعلًا. وكذلك يرفع الضمير البارز نادرًا فى لغة من يقول: مررت برجل أفضل منه أنت، بإعراب (أنت) فاعلًا، حملًا لها على الفاعل الظاهر فى مسألة (الكحل). ولو أعرب "أنت" مبتدأ، خبره: أفضل، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعًا للضمير"[28].

وقد عدّها بعض المتأخرين لغة قياسية يصحّ استعمالها بالشروط السابقة، كما في قولهم: ما مِنْ حديقةٍ أجملُ فيها الزهرُ مِنهُ في حَدِيقَتِكُم.[29]

دراسة الشواهد الواردة في هذه المسألة :

أولًا: ما نقله سيبويه"ما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشر منه إليه، وما رأيت أحدًا أحسنَ في عينه الكُحل منه في عينه"[30] في المثال الأول استوفى المثال الشروط التي يرفع فيها أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا وهي : أنه يصلح أن يحل محل أفعل التفضيل فعلًا (ما رأيت رجلًا يبغض إليه الشر ...)، أنه مسبوق بنفي وهو (ما)، وقوع المرفوع بين ضميرين ؛ أحدهما يعود للموصوف (رجلًا) وهو (إليه)، والثاني يعود للاسم الظاهر المرفوع (الشرّ) وهو منه. وأن يكون أفعل التفضيل (أبغض) نعتًا لاسم جنس (رجلًا)، ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر ، وأن يكون مرفوعه أجنبيًّا، ومفضّلًا عن نفسه باعتبارين مختلفين؛ باعتباره في جنس الرجال مبغوض وباعتباره في زيد أبغض.

قال الشاعر[31]: مررتُ على وادي السباعِ ولا أرى ... كوادي السباعِ حين يُظْلِمُ واديا
أقـلَّ بـه رَكْـبٌ أتَـوْهُ تـئيّة ... وأخْـوفَ إلّا أن يقِي الله سـاريـا

هذا الشاهد على أَن أفعل فِيهِ من قبيل: مَا رَأَيْت كعين زيدٍ أحسن فِيهَا الْكحل.[32]

والمعنى: أقل به الركب تئية منهم به. حذف مِنْهُم وَبِه اختصارًا لعلم السَّامع.

والهاء في (به) الأولى ضمير واديًا الذي في البيت الأول ، والهاء في به الثانية ضمير وادي

السباع، وأتوه: في محل رفع نعت لركب، وتئية في معنى لبث وتمكث، كأنه قال: ولا أرى واديا أقل به مكثا وتلبّثا به الركب إذا أتوه منهم بوادي السباع، فحذف منهم وبه كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول من أحد، وتقول: الله أكبر، ومعناه أكبر من كل شيء، كما تقول: لا مال ولا تذكر لك، ولا بد من تقديره وما يشبهه؛ لأنّ مال يحتاج إلى خبر، ومثل هذا كثير.[33]

وقال بن مالك: "والأصل: ولا أرى واديًا أقلَّ به ركب منه بوادي السباع، فحذف المفضول للعلم به ولم يقم مقامه شيء".[34]

والاستشهاد إِنَّمَا يحصل من الْبَيْتَيْنِ بقوله: وَلَا أرى كوادي السبَاع أقل بِهِ ركب أَتَوْهُ تئية فِي وَادي. فأفعل هَا هُنَا وَهُوَ (أقل) جرى لشيءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنى لمسببٍ هُوَ الركب مفضّل بِاعْتِبَار من هو له، وَهُوَ قَوْله (بِهِ) على نَفسه وبِاعْتِبَار وَادي السبَاع. ومحصل الْمَعْنى أَن ثُبُوت الركب فِي وَادي السبَاع أقل من ثُبُوته فِي غَيره.[35]

وإنما حصل الإشكال في البيت لأن التفضيل فيه عكسي وهو أقل ؛ ف (ركب) فاعل (أقل) وهو أجنبي من الموصوف (ركب)؛ لأنه لم يتصل بضميره، و(أقل) مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين؛ فاضل باعتباره في وادي السباع، ومفضول باعتباره في أي وادٍ آخر غير وادي السباع، والمعنى أن الركب في وادي السباع أقل من الركب في واد آخر.

وقال الشاعر[36]: مَا رَأَيْت امْرَأً أحبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْك يَا بن سِنَان

ففي البيت رفع أحبّ اسمًا ظاهرًا وهو البذل ولا يجوز أن يكون أحب مبتدأ والبذل خبره للفصل بين أفعل ومتعلقه منه بأجنبي وهو الخبر. وهذا البيت فيه جميع شروط مسألة الكحل.

يصلح أن يحل محل اسم التفضيل فعل؛ فنقول: ما رأيت امرأ يحبب إليه البذل.

والشرط الثاني: أن يكون مسبوقا بنفي، وهو ما النافية.

والشرط الثالث: أن يكون أفعل نعت لاسم جنس، فـ (أحب) نعت لـ (امرأ).

والشرط الرابع: أن يكون مرفوعه أجنبيًّا مفضلًا على نفسه باعتبارين، وهذان الشرطان موجودان؛ فالبذل أجنبي من أحبّ ، وهو مفضل على نفسه باعتبارين؛ باعتباره من ابن سنان فاضل وباعتباره من بقية الناس مفضول.

والشرط الخامس: أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف والثاني لفاعل أفعل؛ فالبذل واقع بين ضميرين أولهما للموصوف وهو الهاء في إليه، وثانيهما للفاعل الظاهر وهو الهاء في منه العائد على البذل.

وقول الشاعر[37]: لا قَولَ أَبعَدَ عنه نَفعٌ منه عن ... نَهي الخَلِيَّ عن الغَرامِ مُتَيَّمَا

الشاهد في البيت رفْعُ (نفع) باسم التفضيل (أبعد)، و(قول) اسم لا النافية للجنس مبني في محل نصب و(أبعد) نعت، والخبر محذوف، و(عنه) و(منه) متعلقان بأبعد.

وأما من حيث الشروط، فإنه يصح أن يحل محل اسم التفضيل فعل، فنقول: لا قول يبعد عنه نفع.

والشرط الثاني: أن يكون مسبوقًا بنفي، وهو لا النافية.

والشرط الثالث: أن يكون أفعل نعتًا لاسم جنس، فـ (أبعد) نعت لـ (قول).

والشرط الرابع: أن يكون مرفوعه أجنبيًّا مفضلًا على نفسه باعتبارين، وهذان الشرطان موجودان؛ فـ (نفع) أجنبي من (أبعد) ، والنفع مفضل على نفسه باعتبارين باعتباره من الخلي من الغرام أبعد نفعًا واعتباره من غيره ليس ببعيد نفعه؛ فالشاعر يرى أن نهي الخليّ عن الغرام متيَّمًا أبعد نفعًا من نهي غيره. والشرط الخامس: أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف والثاني لأفعل؛ فـ (نفع) واقع بين ضميرين؛ الأول (عنه) الهاء عائد للموصوف (قول)، والثاني لا يعود على فاعل أفعل، ولكنه يعود على المفضول وهو (نهي الخلي عن الغرام متيّمًا)

وقول الشاعر[38]: ما إنْ رأيتُ كعبدِ الله مِن أحدٍ ... أَولَى بهِ الحَمدُ في وَجْدٍ وإعْدامِ

الشاهد في البيت رفْعُ (الحمد) باسم التفضيل (أولى) وهو مفعول ثان لـ (رأيت)، و(به) متعلق به، و(من أحد) من زائدة وأحد مفعول أول لـ (رأيت).

وأما من حيث الشروط، فإنه يصح أن يحلّ محلّ اسم التفضيل فعل.

والشرط الثاني: أن يكون مسبوقًا بنفي، وهو ما النافية.

والشرط الثالث: أن يكون أفعل نعت لاسم جنس، فـ (أولى) ليس نعتًا لـ (أحد) ولكنه مفعول ثان للفعل رأيت.

والشرط الرابع: أن يكون مرفوعه أجنبيًّا مفضّلًا على نفسه باعتبارين، وهذان الشرطان موجودان؛ فـ (الحمد) أجنبي من (أولى) ، والحمد مفضل على نفسه باعتبارين باعتباره من عبدالله فاضل، واعتباره من أحد غيره مفضول.

والشرط الخامس: أن يقع مرفوعه بين ضميرين أولهما للموصوف والثاني لأفعل؛ فـ (الحمد) لم يقع بين ضميرين؛ جاء قبله ضمير للموصوف وهو أحد، ولم يأت بعده ضمير، فالضمير (منه) محذوف.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهِنَّ الْعَمَلُ، أَوْ أَفْضَلُ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ"**.هذا الحديث جاء في مصنف عبد الرزاق الصنعاني[39] وفي

مصنف أبي شيبة[40] : "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامِ الْعَشْرِ..." وهو في سنن الترمذي[41]: "مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ورواية سيبويه[42]: "ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشرِ ذى الحجة". ويجوز سيبويه رواية الحديث: " ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذى الحجة"[43] بحذف (منه) لاتضاح المعنى.

قال سيبويه: ولا تخبر أنك فضلت الصوم على الأيام، ولكنك فضلت بعضَ الأيام على بعضٍ.[44]؛ أي فضلت الأيام في هذا الموضع (العشر من ذي الحجة) على نفسه في غير هذا الموضع (بقية الأيام).

وقال ابن مالك": لا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسمًا ظاهرًا، لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة به، فإن أدّى ترك رفعه الظاهر إلى فصل المبتدأ بين أفعل والمفضل عليه يخلص من ذلك بجعل فاعل أفعل بشرط كونه سببًا كالصوم بالنسبة إلى الأيام.[45]

ومعنى كلامه أنه لا يجوز أن يكون الصوم مبتدأ وأحب خبره لأنه يؤدي إلى الفصل بين أحب ومعموله.

وإنما اشتُرِط كون الظاهر سببيًّا؛ لأن ذلك يجعله صالحًا للقيام مقام المضمر، فإنّ الاستغناء بالظاهر السببي عن المضمر كثير. ولأنّ كونه سببيًّا على الوجه المستعمل يجعل أفعل واقعًا موقع الفعل. فيصلح في هذا الحديث أن يحل فعل محل (أحب)؛ فنقول: (ما من أيام يحبَّبُ إلى الله فيها الصوم من أيام العشر).

فالصوم مفضَّل على نفسه باعبتارين؛ فهو فاضل باعتباره في أيام العشر من ذي الحجة ومفضول باعتباره في بقية الأيام. والهاء في (فيها) يعود على الأيام.

وذكر السيوطي أنّ "الأصل في الحديث: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه إليه في عشر ذي الحجّة، فحذف الضمير في (منه) العائد إلى الصوم، واكتفى بذكر الصوم، وأوقع (مِنْ) على عشر ذي الحجة، وهي في الأصل واقعة على ضمير الصوم"[46].

وذكر الأشموني أنّ الأصل (ما مِن أيامٍ أحب إلى اللهِ فيها الصومُ من محبة الصوم في أيام عَشْرِ ذي الحجةِ)، ثم (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من محبة صوم أيام العشر)، ثم (...من صوم أيام العشر)، ثم (... من أيام العشر)، وقول الناظم:

"كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق"

والأصل: من ولاية الفضل بالصديق، ففعل به ما ذكر.[47]

وهناك حديث آخر جاء في فضائل العشر من ذي الحجة على المعنى نفسه مع اختلاف في اللفظ وهو قوله صلى الله عليه وسلم: **"ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله تعالى أن يتعبدَ به فيها من عشر ذي الحجة..."**[48].

قال الطيبي: " قيل: لو قيل: (أن يتعبد) مبتدأ و (أحب) خبره، و (من) متعلق بـ (أحب) يلزم الفصل بين (أحب) ومعموله بأجنبي، فالوجه أن يقرأ (أحب) بالفتح ليكون صفة (أيام) و (أن يتعبد) فاعله، و(مِن) متعلق بـ (أحب)، والفصل لا يكون بأجنبي، وهو مثل قولك: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، وخبر (ما) محذوف. أقول: لو ذهب إلى أن خبر (ما) (أحب)، وأن (أن يتعبد) متعلق بـ (أحب) بحذف الجار، فيكون المعنى ما من أيام أحب إلى الله لأن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، لكان أولى من حيث اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فإن سوق الكلام لتعظيم الأيام وتفخيمها، والعبادة تابعة لها، لا عكسه، وعلى ما ذهب إليه القائل يلزم العكس مع ارتكاب ذلك التعسف."[49].

(ما) عاملة عمل ليس، (مِن) زائدة، (أيام) اسم ما مجرور لفظًا مرفوع محلًّا، (أحبُّ) صفة لأيام مرفوعة على المحل، ويجوز فيها الجرّ بالفتحة صفة لأيام على اللفظ، (إلى الله) متعلق بأحب، أن يتعبّدَ المصدر المؤول في محل رفع فاعل أحبّ، والخبر محذوف تقديره كائنة أو ثابتة أو موجودة. ولا يجوز أن يكون المصدر المؤول (أن يتعبدَ) مبتدأ مؤخر وأحب خبره؛ لكي لا يؤدي إلى الفصل بين أفعل التفضيل (أحبّ) ومعموله (من عشر ذي الحجة) بأجنبي وهو المبتدأ.

ولو جعل أحب خبر (ما)، و(أن يتعبد) متعلّقًا بأحب بحذف الخافض؛ أي: ما من أيام أحب إلى الله لأن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، لكان أولى من جهة المعنى؛ لأنّ سوق الكلام لتعظيم الأيام والعبادة تابعة لها، وليس سوق الكلام على تعظيم العبادة والأيام تابعة لها.[50]

ومثله قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتقبّلَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »[51]

وقوله عليه الصلاة والسلام في صحيح البخاري: "وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللَّهِ... وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ "[52]

وردَ في الحديث رفع أفعل التفضيل لفاعله الظاهر مرتين وبروايات مختلفة كلها تؤكد اطراد رفع أفعل للظاهر في مسألة الكحل، وفي هذا الحديث"وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللَّهِ" (لا) النافية للجنس، و(أحد) اسمها مبني في محل نصب، و(أحب) خبرها مرفوع، و(إليه) جار ومجرور متعلق بـ (أحب)، و(العذر) فاعل لـ(أحب) مرفوع، و(من الله) متعلق بـ(أحب)، ولا

يجوز هنا أن يكون أحب مبتدأ والعذر خبره، أو العكس؛ للفصل بين أفعل ومتعلقه (من الله) بأجنبي، وهو (العذر)؛ لأن الخبر بالنسبة للمبتدأ أجنبي، لكن رفع العذر بأحب يصير فاعل له، فمرفوع أحب ليس أجنبيًا؛ لأنه عامله. وذلك لما أنه ليس أحد أحب إليه العذر من الله سبحانه، فلما كان العذر أحب إليه كان أفضل من سائر ما سواه. وفي قوله:" وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ" نفس إعراب الأول.

وقوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم: "لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ... وَلَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ"[53] . (ليس) فعل ماض جامد، و(أحد) اسم ليس مرفوع، و(أحب) خبر ليس منصوب، و(إليه) متعلق بـ(أحب)، و(المدح) فاعل (أحب)، و(من الله) متعلق بأحب. وكذلك العذر.

وإذا ما نظرنا إلى الحديث من حيث الشروط الواجب توافرها في مسألة الكحل نجد أن الشرط الأول: يصلح أن يحل محل اسم التفضيل فعل؛ فنقول: ليس أحد يحبب إليه المدح أو العذر.

والشرط الثاني: أن يكون مسبوقا بنفي، وفي الحديث وجود لا النافية وليس.

والشرط الثالث: أن يكون أفعل نعت لاسم جنس، وهذا الشرط غير موجود، في روايات الحديث، ولو نصب أفعل التفضيل باعتباره نعت لأحد، وخبر (لا) أو (ليس) محذوف لجاز.

والشرط الرابع: أن يكون مرفوعه أجنبي مفضل على نفسه باعتبارين، وهذان الشرطان موجودان فالمرفوع (المدح) و(العذر) أجنبيان من (أفعل) وكذا مفضلان على نفسيهما باعتبارين؛ باعتبارهما عند الله فاضلَينِ، وباعتبارهما عند بقية خلقه مفضولَينِ.

والشرط الخامس: أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف والثاني للفاعل الظاهر، فضمير الموصوف الهاء في إليه العائد على أحد، وضمير العذر محذوف جوازًا لدلاة السياق عليه؛ فالمعنى وليس أحد أحب إليه العذر منه عند الله، فحذف الضمير والظرف، كما حذف الضمير العائد على الكحل في أحد روايات، كقولهم: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد) أصله (...منه في عين زيد).

فكثرة هذه الألفاظ واطرادها توحي بسلامة هذه اللغة من اللحن فيجوز القياس عليها قياسا مطردا.

نتائج وتوصيات:

- السبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون زيد بدونها؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلًا يحسن

في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فيؤتى بالفعل (يحسن) مكان أفعل التفضيل (أحسن) ولا يتغير المعنى.

- هناك أمثلة لا نستطيع أن نحل مكان (أفعل) فعلًا من جنسه؛ ففي قولهم: مررت برجل أكرمَ منه أبوه؛ فعندئذٍ نأتي بالمعنى وهو: مررت برجل فائقه في الكرم أبوه، فتؤدي المعنى الذي أدته الجملة الأولى ونستطيع أن نحل فعلًا مكانه؛ فنقول: مررت برجل يفوقه أو فاقه في الكرم أبوه.

- الأصل في أفعل التفضيل أنه لا يرفع اسمًا ظاهرًا لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف لأنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى محظور في الصناعة النحوية كالفصل بين أفعل التفضيل والمفضل عليه بأجنبي، فيخلص من ذلك بأن نعمل أفعل التفضيل ونرفع به اسمًا ظاهرًا.

هناك شواهد في مسألة الكحل موجودة في الحديث الشريف أهملها المتقدمون وقد بيناها في هذا البحث.

لم يرد التركيب في مسألة الكحل من غير نفي إلا على لغة ضعيفة ذكرها سيبويه؛ رواية رديئة لسيبويه وهي (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه)، وعلى الرغم من ضعفها فإنّ ابن السراج قاس عليها: (مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوهُ) (مررتُ برجلٍ خيرٍ منه زيدٌ) ومن ذلك نستخلص جواز القياس عليها.

- ليس كل الشروط التي وضعها النحاة في هذه المسألة يجب توفرها حتى يرفع (أفعل) اسمًا ظاهرًا؛ فمن خلال دراستنا للشواهد الشعرية والأحاديث النبوية وما نقل من كلام العرب تبين لنا من كلامهم اتساعهم في هذا التعبير، وحذفهم بعض الشروط التي ذكرناها في مظانها.

- أن ممّا اضطر النحاة إلى إعمال (أفعل) في رفع الظاهر الصناعةَ النحوية؛ لأن عدم إعماله يؤدي إلى خلل في الصناعة النحوية؛ كالفصل بين أفعل التفضيل ومعموله وغير ذلك.

توصيات: إن هناك كثيرًا من القضايا متعلقة في باب أفعل التفضيل تحتاج إلى مزيد من الكشف؛ منها: هل ينصب أفعل التفضيل مفعولًا ظاهرًا؟ وهل ورت شواهد فصيحة في ذلك؟ وهل الصناعة النحوية تبيح ذلك؟ كما أنّ في النحو كثيرًا من الصيغ اختلف النحاة في إعمالها من عدمه؛ منها أسماء المكان والزمان، والبحث في الشواهد الواردة في هذا الباب.

الهوامش:

---

[1] الكتاب لسيبويه 2/ 31

2 الكتاب لسيبويه 2/ 32

3 الكتاب لسيبويه 2/ 34

4 المقتضب 3/ 249

5 ينظر: أصول النحو لابن السراج 2/ 42

6 الكافية في علم النحو ص43

7 شرح التسهيل 5|65, 66

8 ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 5/ 2337

9 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2|944

10 شرح شذور الذهب 283

11 خالفهم ابن بابشاد ينظر: شرحه الجمل 1| 170 .

12 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 65 .

13 ذكر كلام سيبويه ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 65 وبالرجوع إلى الكتاب وجدنا مثالا موازيا لما نسبه ابن مالك لسيبويه وهو (مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه) ينظر: الكتاب 2|32.

14 فيحذف الضميران معًا، وذلك إذا تقدم محل المفضل نفسه على (أفعل) التفضيل، فيستغني (أفعل) بفاعله عما يكون بعده، وذلك كمثال ابن مالك ، وكقولهم: ما شيء كالغزال أحسن به الحور.

[15] شرح الرضي على الكافية 3|469, 470.

16 ألفية ابن مالك ص44

17 شرح التصريح على التوضيح 2|103 وما بعدها , وضياء السالك إلى أوضح المسالك 3/ 124 وما بعدها

18 شرح الكافية الشافية لابن مالك 2|1141

19 ينظر: التعليقة 1|239

20 ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 5/ 2336

21 ينظر: شرح التسهيل 3|68

22 ينظر: الكتاب 2|361

23 ينظر: شرحه الجمل 1| 170 شرح الجمل لابن طاهر بن بابشاذ دراسة وتحقيق مصطفى أحمد إمام رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر في القاهرة.

24 ينظر: الكتاب ؛ وإنما كان رفعه لهذين قليلًا؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل؛ إذ هو يلزم الإفراد والتذكير عند تجرده، أو إضافته لنكرة.

25 أكثر العرب برفع (أفضل) في مثل ذلك على أنه خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرابط الضمير المجرور بمن. وعلى هذا لا يكون (أفضل) رفع اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا.

26 ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ 1 | 170

27 ينظر: شرح الجمل لابن خروف 1 | 567

28 النحو الوافي 1 | 232

29 النحو الواضح في قواعد اللغة العربية 2 | 285

30 الكتاب لسيبويه 2/ 31

[31] البيتان لسحيم بن وثيل, ينظر: الكتاب 2|32

32 ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي 8/ 328

33 ينظر: الكتاب 2 | 33, شرح الكتاب للسيرافي 2 | 363

34 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 66

35 ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي 8/ 329

36 البيت غير منسوب. وهو في شرح التسهيل 3 | 65, التذييل والتكميل 10 | 280 , وشذور الذهب 430 , وهمع الهوامع 2 | 107

37 البيت غير منسوب. وهو في شرح التسهيل 3 | 65 , والتذييل والتكميل 10 | 281

38 البيت غير منسوب. وهو في شرح التسهيل 3 | 66 , والتذييل والتكميل 10 | 281

39 4 | 376

40 3 | 250

41 2 | 121

42 الكتاب 2 | 32

43 الكتاب 2 | 32

44 الكتاب لسيبويه 2/ 32

45 شرح الكافية الشافية 2/ 1140

46 ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي 3/ 12. ذكره السيوطي منسوبا إلى الأندلسي في شرح المنفصل؛ ولم نجد هذا الرأي في كتاب شرح المفصل لابن يعيش.

47 ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 | 312

48 سنن الترمذي 3 | 130 وقد ذكر الترمذي أنه غريب لم يعرف إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس.

49 شرح الطيبي على مشكاة المصابيح 4\1307

50 ينظر:: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 3|1087

51 سنن الترمذي 3|122 وقد ضعفه الألباني, ينظر:: تمام المنة في التعليق على فقه السنة1|354

52 جاء في صحيح البخاري : «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الجَنَّةَ» (9/ 123) رقم 7416 , وينظر: كذلك (6|59) (7|35) (9|120)

53 جاء في صحيح مسلم: "لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ" (4/ 2113, 2114) رقم 2760.

Kohl issue; A grammatical study in its novels, conditions, and evidence

Assist Prof. Saddam Ali Hussein Saleh
College of Education Radfan - University of Lahj
saddamsaleh485@gmail.com

Keywords: kohl grammar. novels

Summary:

The issue of kohl is one of the nicknames, and it is one of the issues of the noun of preference in which most grammarians allow the noun of preference to be raised an apparent noun, and his right to raise a subject with a hidden pronoun only, and its formula: (I have not seen a man better in his eyes kohl than in the eye of Zaid). The research has focused on her narrations, the conditions available in those narrations that were contained in the books of the early grammarians, the poetic evidence and the prophetic hadiths that came along their lines, and the comparison of the evidence with what came in the novel of the issue, there are many poetic and prose evidence, which came along the lines of the presentation of the research in these papers, Explaining its conditions, and comparing it with what came in the novels.